التّنمية
في عالم متغيّر
دراسة في مفهوم التّنمية ومؤشّراتها

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

د. إبراهيم العيسوى

التّنمية
في عالم متغيّر
دراسة في مفهوم التّنمية ومؤشّراتها

دار الشروق

توطئـــة

بقلم د. إسماعيل صبرى عبد الله

نصت وثيقة مشروع «مصر ٢٠٢٠» فى رأس مجالات ومهام البحث تحديد منهجيته فى إطار الربط بين الكمى والكيفى من الظواهر. وكان الدافع إلى إجراء هذه الدراسة بتعمق وشمول مفهوم التنمية ومحتواه وجوانبه المختلفة الذى سيكون عصب المشروع كله. ويعتمد هذا الجهد على قياس كل ما يمكن التعبير عنه عدديا واكتشاف العلاقات المتبادلة والمتعددة التى لا يمكن الإحاطة بها إلا بمنهج النمذجة الرياضية. أما التى لا يوجد لها تعبير عددى بالرغم مما يكون لبعضها من آثار بعيدة وعميقة فيكون التصدى لرصد حركتها كتابة السيناريوهات.

ونظرًا لتعدد طرق القياس وفقا لتنوع المؤشرات، كان لابد من دراستها جميعًا وبيان ما يشوب كل منها من قصور أو غموض أو حتى تضليل. وغنى عن الذكر أننا لم نبدأ من فراغ. فكل منا تعامل مع مؤشرات مختلفة ولكل منا تحفظات عليها. وكان لزميلى الدكتور إبراهيم العيسوى ـ الباحث الرئيسى لمشروع «مصر ٢٠٢٠» الباع الأطول فى هذا الموضوع الذى شغله طوال العقدين الفائتين. فقد شارك فى مشروع «المستقبلات العربية البديلة» الذى تولاه منتدى العالم الثالث باتفاق مع جامعة الأمم المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) بدراسة كانت الأولى من نوعها فى حدود ما أعلم، بدراسة «قياس التبعية فى الوطن العربي» نشرها بعد ذلك مركز دراسات الوحدة العربية فى ١٩٨٩. ولتقدير هذا الجهد لابد من التذكير بأن أغلب الدراسات التى عالجت موضوع التبعية عالجت ظواهر أو مظاهر ولكنها لم تذهب إلى مجال «القياس الكمى».

ونشير هنا إلى أن مفهوم التنمية عرف موجة أولى من الاقتصاديين الأمريكيين:

روستو، هيرشمان، أرثر لويس أساسًا. وفى الستينيات بدأ التفكير التنموى من أبناء العالم الثالث. ومن المتفق عليه أن نقطة البداية كانت نظرية القلب والتخوم[١] التى صاغها كبير اقتصاديّ العالم الثالث راؤول بريبش. وكان فى منطق هذا المفهوم أن القلب يفوز بالنصيب الأكبر من المكاسب والمنافع على حساب التخوم، مع تأكيد أنه يسحب من ثمار عمل شعوب التخوم. ومن ثم شارك عدد من اقتصاديّ أمريكا اللاتينية فى صياغة مفهوم Dependencia بمعنى الاعتماد على الغير، وبالتالى تمكين هذا الغير من صياغة نمط التنمية المحلية بما يخدم مصالحه قبل كل شىء. أما مصالح الناس فليس لها من يحميها. وقد توافق الكتاب العرب على ترجمة هذا المعنى باسم «التبعية».

ولا أريد أن أثقل على القارئ بقائمة مراجع طويلة ازدهرت فى السبعينيات والثمانينيات، وهى أبرزت بنوع خاص مفهوم أنماط التنمية البديلة. واهتمت بالتالى بمفهوم التنمية ذاته أكثر من اهتمامها بقياس التبعية. وكان نتاج تلك الجهود بروز مفهوم الاعتماد على النفس كبديل للاعتماد على الغير، وأن تتوجه التنمية نحو الداخل (الوفاء بالحاجات الأساسية مثلاً) بدلاً من أن تخدم الخارج، والتى تعنى بالشعب ولا يقتصر على جهدها إثراء طبقة محدودة العدد وإفقار الكثرة من الناس. ويمكن الإحالة فى هذا الصدد إلى أعمال سونكل (تشيلى) وكاردوزو (البرازيل) وسمير أمين ومارك نيرفان (سويسرا).. وغيرهم كثير. وفى نفس الإطار ظهرت فكرة «التنمية المستقلة» بشكل مبدئى لم يلق فى البداية الجهد الكافى لتحديد جوهره وملامحه[٢].

---

(١) أفضل هذه الترجمة العربية لتعبير center and periphery على المركز والأطراف. وكان آخر مؤلفات بريبش: Raul prebich: Peripheral Capitalism وقد ظهرت أولا فى مجلة لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ECLA واسم المجلة CEPAL Review وتصدر فى سانتياجو (شيلى) باللغتين الإسبانية والإنجليزية.

(٢) انظر: إسماعيل صبرى عبدالله: التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل. دراسة قدمت لندوة «الحركة التقدمية العربية» ضمن أعمال مشروع المستقبلات العربية البديلة (١٩٨٤) ونشرت بعد ذلك ضمن أعمال تلك الندوة التى نشرت فى كتاب: دراسات فى الحركة التقدمية العربية ضمن «مكتبة المستقبلات العربية البديلة»، نشره مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٧.

وبكل ما نعرفه عن المؤلف من مثابرة ومتابعة وتطوير موضوع هام جديد استمر فى البحث والدراسة حول قياسات التنمية. وبتواضعه العلمى المعروف لم يسع بالضرورة إلى نشر كتاب آخر، اكتفى بنشر دراسته «مناهج قياس التنمية» فى مذكرات معهد التخطيط القومى (ديسمبر ١٩٨٧). كما أعد دراسة عن «مؤشرات قطرية للتنمية العربية». يضاف إلى ذلك جهده فى العرض والمناقشة فى هذا الموضوع الهام فى عدد من الندوات العلمية وورش العمل.

وفى هذا الكتاب الذى أقدمه للقارئ ثمرة هذا الجهد المتصل والبحث العلمى المدقق وجلسات قدح الذهن وتبادل الآراء فى حوارات ثنائية أو ثلاثية. وهكذا تضمن هذا الكتاب مسحًا شاملاً وتحليليًا لكل ما ظهر من مؤشرات لقياس التنمية، جنبا إلى جنب مع أثر تطور مفهوم التنمية ذاته: من «مراحل النمو» وصاحبه الذى لا يستحقق ما نال من شهرة إلى آخر ما تمكنا من الحصول عليه قبل النشر العام من أفكار وآراء ستنجليز Stigliz كما وصلتنا من البنك الدولى فى خريف ١٩٩٩. فهو بتعبير السلف الصالح «كتاب جامع».

ونحن فى منتدى العالم الثالث وفى مشروع «مصر ٢٠٢٠» سعداء بأن يكون هذا الكتاب باكورة «مكتبة مصر ٢٠٢٠» التى نقدمها باعتزاز إلى جمهور نعتز به. كما أننا نتطلع دائمًا للإنصات لما يعن للقارئ من نقد أو إضافة.

إسماعيل صبرى عبدالله

رئيس منتدى العالم الثالث

والمنسق العام لمشروع مصر ٢٠٢٠

مقدمة

تقدم هذه الورقة فى القسم الأول منها رصداً وتقييماً للتطور فى مفهوم التنمية عبر ما يقرب من نصف قرن. ويميل الرصد إلى الإيجاز فيما يتعلق بالتطورات البعيدة زمنياً، وإلى الاستفاضة بعض الشئ فى شأن التطورات الأحدث. كما أنه لا يخلو من انتقائية. وتأثر التقييم بما يعتبره الباحث معايير أكثر أهمية من غيرها فى الحكم على مضمون هذه التطورات فى مفهوم التنمية، وعلى ما تنطوى عليه من توجهات للسياسات التنموية. فهو تقييم باحث مهموم على امتداد ما يزيد على ثلاثة عقود بمعضلة التنمية فى وطنه وفى سائر البلدان النامية، منشغل باستقراء خبرات التنمية فى دول شتى، بحثاً عن سبيل ناجع لإخراج وطنه من أسر التخلف والتبعية وإطلاق طاقات بنى وطنه على طريق التحرر والتقدم المطرد.

كما تقدم الورقة فى القسم الثانى منها متابعة لما صاحب التطور فى مفهوم التنمية وسياساتها من تطور فى مؤشرات قياس التنمية، ورصد ما يحرز من تقدم على محاورها الأساسية، وما ينجز من خطوات صوب غاياتها المنشودة. وقد سعيت فى هذه المتابعة إلى تسليط الأضواء على الأنواع المختلفة من المؤشرات، ولم أركز كثيراً على طرق التعبير عنها وقياسها فى الواقع. وحتى لا أثقل على قارئ المتن بالكثير من المؤشرات التفصيلية، فقد رأيت من المناسب إدراج عدد من الأمثلة المهمة لها فى ملاحق.

وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الورقة تاريخًا طويلاً نسبيًا. فقد شغلتنى قضية مؤشرات التنمية منذ مشاركتى فى «سمنار» حول الإحصاءات الاجتماعية نظمه معهد بحوث التنمية فى جامعة ساسكس فى عام ١٩٧٧. وأسفر اهتمامى بهذه القضية عن كتابة بحث فى مناهج قياس التنمية، نشر فى مذكرة خارجية لمعهد

التخطيط القومى فى عام ١٩٨٤ . كما قمت فى النصف الأول من الثمانينات بصياغة مقترح بمجموعة مؤشرات قطرية للتنمية العربية نشرت ضمن كتاب عن التنمية العربية أصدره مركز دراسات الوحدة العربية فى عام١٩٨٤ ، ومقترح آخر بمجموعة مؤشرات لمتابعة جهود التنمية فى أفريقيا قدمته بناء على تكليف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى نفس العام . ثم قمت بمراجعة جديدة للموضوع توسعت فيها فى ربط تطور المؤشرات بتطور مفهوم التنمية ، وذلك فى سياق محاضرات ألقيتها على الدارسين بدبلوم معهد التخطيط القومى ، ونشرت فى مذكرة داخلية للمعهد فى عام ١٩٨٧ . وفى أواخر الثمانينات ، وجهت جهداً خاصاً لقضية التبعية ومفهوم التنمية المستقلة والمؤشرات المناسبة للتعبير عنهما ، وذلك فى إطار دراسات مشروع المستقبلات العربية البديلة الذى نفذه منتدى العالم الثالث بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة . وقد ظهرت ثمار هذا الجهد فى الكتاب الذى نشره المنتدى بالاشتراك مع مركز دراسات الوحدة العربية حول قياس التبعية فى الوطن العربى فى عام ١٩٨٩ .

ثم تواصل اهتمامى بقضية التنمية ومؤشراتها مع ظهور التقرير الدولى الأول للتنمية البشرية فى عام ١٩٩٠ . ومع توالى صدور هذا التقرير فى السنوات التالية ، ثم ظهور التقرير المصرى للتنمية البشرية اعتباراً من عام ١٩٩٤ ، كان هناك دائماً الجديد الذى يستثير التفكير حول التنمية ومؤشرات قياس مدى التقدم فى إحرازها . فتواصلت متابعتى للتطورات من خلال المشاركة فى ندوات عربية عقدت فى الكويت وبيروت والقاهرة لمناقشة التقارير الدولية والقطرية للتنمية البشرية . وقد أدى ذلك إلى تحديث تناولى للموضوع فى المحاضرات التى قدمتها فى البرامج التدريبية المختلفة للمعهد العربى للتخطيط بالكويت خلال فترة عملى وكيلا له من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ .

وفى إطار عملى فى مشروع مصر ٢٠٢٠ الذى شاركت فى التحضير له منذ سبتمبر ١٩٩٥ ، استوجب تحليل السيناريوهات محل الاهتمام فى المشروع توفير مجموعة مؤشرات لمتابعة التقدم فى مجال التنمية فى إطار كل سيناريو ، ولإجراء المقارنات بين أداء السيناريوهات المختلفة ، وكذلك لتقييم الوضع النسبى لمصر

إقليميًا ودوليًا. وهنا سنحت فرصة جديدة لمراجعة ما كتبته من قبل حول مفهوم التنمية ومؤشراتها، تتم فيها الإحاطة بما استجد من إسهامات عربية ودولية فى فهم التنمية ومتطلبات تحقيقها، ومن اجتهادات فى صياغة مؤشرات ملائمة لمتابعة جهود الأقطار النامية فى التقدم على طريق التنمية. وقد أسفرت هذه المراجعة عن الورقة التى بين يدى القارئ الآن.

وأملى كبير أن تقدم هذه الورقة خلفية مفيدة ونقطة انطلاق جيدة لعملية اختيار المؤشرات المناسبة لتقييم أداء السيناريوهات فى مشروع مصر ٢٠٢٠، وذلك فضلاً عن تمكين المهتمين بقضية التنمية من متابعة أحدث التطورات فى فهمها وقياس ما ينجز على طريقها.

وأخيراً، أود أن أسجل هنا اعترافى بفضل من أسهموا فى إثراء هذه الدراسة. ويأتى فى مقدمة هؤلاء العالم الكبير والمفكر المبدع د. إسماعيل صبرى عبد الله. فقد استفدت الكثير من علمه الغزير، ومن كتاباته الثرية، ومن مكتبته العامرة بمنتدى العالم الثالث، ومن الحوار والعمل المشترك معه فى ساحات العلم والسياسة عبر ما يزيد على ربع قرن. وأود أن أعبر عن خالص امتنانى لعالمين عظيمين كان لقراءة إسهاماتهما القيمة فى قضايا التنمية والقضايا الأخرى ذات الصلة، وللحوار الممتد معهما عبر سنوات عديدة، فضل كبير فى إنضاج الكثير من الأفكار المقدمة فى هذا الكتاب، وهما د. إبراهيم سعد الدين عبد الله و د. محمد محمود الإمام. كما أقدم جزيل الشكر والتقدير لزملائى فى الفريق المركزى لمشروع مصر ٢٠٢٠: د. على نصار، و د. عبد الباسط عبد المعطى، د. فايز مينا، ود. محمد رضا محرم، و د. مصطفى علوى. فقد ساعدت مناقشاتهم للمخطوطة الأولية لهذا الكتاب، وكذلك الحوار معهم حول عدد آخر من الكتابات التنموية، فى إدخال تعديلات مضمونية وشكلية مهمة على هذه الدراسة.

القسم الأول

تطور مفهوم التنمية

١ـ١ـ التنمية والنمو الاقتصادى

إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت فى أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادى وما يتحقق فيه من إنجاز. فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التى ينخفض فيها مستوى الدخل الفردى[١] كثيراً بالقياس إلى مستواه المتحقق فى البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة فى مستوى الدخل الفردى عبر الزمن. بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمى للزيادة السنوية المطلوبة فى الناتج القومى الإجمالى، استناداً إلى خبرة الدول المتقدمة فى مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكانى فى الدول النامية. فعرفت التنمية بأنها الحالة التى يصبح فيها الاقتصاد القومى (الذى ظل فى وضع يتسم بالركود لفترة طويلة) قادراً على توليد زيادات متواصلة فى الناتج القومى الإجمالى بمعدل يتراوح بين ٥٪ و٧٪ سنويًا. وهو ما يعنى تحقيق زيادة متواصلة فى مستوى الدخل الفردى الحقيقى بمعدل يتراوح بين ٢٪ و٤٪ سنويًا (بفرض أن معدل نمو السكان هو ٣٪ سنويًا).

صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وما إلى ذلك. ولكن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية أو ـ بالأحرى ـ اقتصادوية، بمعنى أنها تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والاستثمارات والمعونات الأجنبية، وبمعنى أن التنمية ـ

(١) أى متوسط دخل الفرد أو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى أو من الناتج القومى الإجمالى.

بعد كل التحفظات والاستدراكات ـ ليست إلا مرادفًا للنمو الاقتصادى السريع. وكان هناك افتراض ضمنى فى البداية، ولكنه أصبح افتراضًا صريحًا منذ صدور كتاب مراحل النمو الاقتصادى للاقتصادى الأمريكى والت روستو فى سنة ١٩٥٩، بأن عملية التنمية تتضمن عددًا من المراحل المتتابعة التى يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها، وهى نفس المراحل التى مرت بها الدول المتقدمة فى رحلتها من الركود إلى التقدم. وأخيراً كان التركيز على جانب النمو الاقتصادى يبرر بأن الزيادات التى تتحقق فى الإنتاج حتى وإن بدأت فى قطاعات محدودة، وحتى إذا انحصرت منافعها فى أول الأمر فى نسبة قليلة من السكان، فإنها لا تلبث أن تأخذ فى الانتشار بعد فترة إلى عدد أكبر من القطاعات وإلى عدد أكبر من الناس، ومن ثم تأخذ مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل طريقها إلى الحل بعد تحقيق النمو الاقتصادى [١]، وقد تعزز هذا الموقف بظهور قراءات للتاريخ الاقتصادى تفيد أن توزيع الدخل لابد أن يتدهور فى المراحل الأولى للنمو الاقتصادى، قبل أن يأخذ فى التحسن والاعتدال فى مراحله المتأخرة.

١ـ٢ـ تطور المفهوم فى ضوء الخبرات المكتسبة

غير أن دراسة خبرات البلدان النامية فى الخمسينيات والستينيات أوضحت عدم صواب مفهوم التنمية الذى يختزل التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادى السريع. فقد شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل القومى قريبة من المعدل الذى اعتبره الخبراء معدلاً مرغوبًا فى تحقيقه، ومن الهدف الذى حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو ٦ ٪. ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعانى من الفقر والجهل والمرض والتعطل. وعلى عكس ما كان يتوقعه أصحاب المفهوم الاقتصادى للتنمية لم تنكمش الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بل إنها اتجهت للاتساع فى الدول التى حققت معدلات مرتفعة لنمو الدخل، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وازدادت أعداد المحرومين من إشباع الحد الأدنى الضرورى من الاحتياجات الإنسانية. ومن ناحية

---

(١) وهو ما يطلق عليه أثر التساقط trickle down effect.

أخرى، لم يساعد النمو الاقتصادى السريع الذى شهدته بعض البلدان النامية على تغيير وضعها فى النظام الاقتصادى العالمى، وعجزت عن دعم ما حصلت عليه من استقلال سياسى بالاستقلال الاقتصادى، بل إن تبعيتها للسوق الرأسمالى العالمى قد تكرست وترسخت.

كما أوضحت خبرة البلدان النامية أمراً لم يكن فى حسبان الكثيرين من أنصار التعريف الاقتصادى الضيق للتنمية. فطبقًا لبيانات أواخر الثمانينيات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة فى نمو الدخل القومى أن تحقق تقدمًا لا بأس به فى عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية. مثلا: استطاعت سريلانكا أن ترفع العمر المرتقب عند الولادة إلى ٧١ سنة (وهو قريب جداً من متوسط العمر المرتقب عند الولادة فى البلدان المتقدمة آنذاك وهو ٧٤ سنة). كما تمكنت من زيادة نسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلى ٧٨٪ من السكان، وذلك برغم أنها لم تحرز معدلات نمو عالية ومازال متوسط الدخل الفردى فيها لا يتجاوز ٤٠٠ دولاراً (أى حوالى ٤٪ من متوسط الدخل الفردى فى الدول المتقدمة). وهذا على العكس من حالة البرازيل التى يصل متوسط الدخل الفردى فيها إلى ٢٠٢٠ دولاراً (أى ١٩٪ من نظيره فى الدول المتقدمة)، ومع ذلك لا يزال العمر المرتقب عند الولادة فيها ٦٥ سنة. قارن ذلك أيضًا بحالة السعودية التى لا يزيد المستوى الذى حققته بالنسبة للعمر المرتقب عند الولادة عن ٦٤ سنة، مع أن متوسط الدخل الفردى فيها ٦٢٠٠ دولاراً (أى ٨٥٪ من نظيره فى البلدان المتقدمة).

وقد أدت الملاحظة الأخيرة إلى تجديد الأمل فى النفوس، وبيان أن تحقيق تقدم فى عدد هام من مجالات الحياة الإنسانية، وبالذات فى مجال إشباع الحاجات الأساسية لدى عدد كبير من الناس فى العالم الثالث، ليس رهنا بتحقيق معدلات عالية للنمو فى الدخل، وليس رهنا بالوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردى، وأن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها (أى سياسات النمو الاقتصادى)، **بل إن العبرة أيضاً بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء.** بعبارة أخرى، فإن حالة توزيع

الدخل وأوضاع الفقراء لا تتحسن بشكل تلقائى، وإنما يستلزم تحقيقها اتخاذ سياسات وإجراءات ومباشرة للهجوم على الفقر وتوسيع فرص العمل وتمكين ذوى الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم وما إلى ذلك .

وهكذا تبين أن التحسن فى مستويات معيشة أغلبية السكان لا يتحقق بمجرد زيادة الاستثمارات والحصول على المعونات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة. بل إنه يتطلب **سياسات وإجراءات متعمدة لتحسين توزيع الدخل والثروة**. وبعض هذه السياسات والإجراءات قد يكون سابقًا لسياسات زيادة الإنتاج مثل الإصلاح الزراعى والتأميم ونظم الضرائب. وبعضها قد يتم تضمينه منذ البداية فى سياسات الإنتاج عن طريق تحديد ماذا ينتج وكيف ينتج ولمن يتم هذا الإنتاج ؟ وبعضها قد يكون لاحقًا لزيادة الإنتاج مثل سياسات الضرائب والإنفاق العام .

والمهم من منظور تحديد مفهوم التنمية هو أن خبرة التنمية فى الخمسينيات والستينيات قد جعلت الاهتمام يتحول من **النمو الاقتصادى** إلى قضايا التفاوت والعدالة فى **توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على التعطل**. وبعد ما كان النمو الاقتصادى هو الملك المتوج الذى ينفرد وحده بعرش التنمية، اشتد الهجوم عليه وتصاعدت موجات المطالبة بخلعه من العرش، أو على الأقل بإفساح مكان على عرش التنمية لإلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية، وذلك إلى جانب النمو الاقتصادى .

وهناك من لم يكتف بمثل هذه المطالب، بل ذهب إلى أن عدم تحقق تحسن يذكر فى توزيع الدخل وأوضاع الفقراء برغم ما قد يحدث من نمو اقتصادى سريع يرجع إلى أسباب عميقة يجب البحث عنها فى **الإطار المؤسسى** الذى تجرى فيه التنمية، وفى **الإطار الدولى** الذى وجدت دول العالم الثالث نفسها فيه دون اختيار أو استشارة. بعبارة أخرى، أخذت تتبلور رؤية جديدة للتخلف مغايرة لتلك التى ارتبطت بالمفهوم الاقتصادوى للتنمية .

وكان جوهر تلك الرؤية الجديدة للتنمية أن التخلف ليس مرده قلة الأموال

المطلوبة للاستثمار، فقد توفرت الأموال لكثير من البلدان النامية ولم تحدث فيها تنمية أو نمو. وإنما يرجع التخلف إلى :

(أ) **طبيعة الهياكل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى الدول النامية**، وما تتسم به من تفاوتات فى توزيع النفوذ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

(ب) **طبيعة العلاقات الدولية التى تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة**، والتى هى بدورها نتاج تطور تاريخى طويل لنظام دولى اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال، وأصبحت الدول النامية بمقتضاه تابعة للدول المتقدمة .

(جـ) **علاقات القوى التى تنشأ من وجود وتفاعل هذه الهياكل والأطر المحلية والدولية وتحدد توزيعًا معيناً للسلطة**، وتضع فى يد قوى اجتماعية معينة سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهكذا ساعدت خبرة الخمسينيات والستينيات على إبراز **العقبات الهيكلية والمؤسسية المحلية والخارجية للتنمية** . كما ساعدت على إبراز **الجوانب غير الاقتصادية للتنمية**، أى الجوانب المتصلة بالنظام الاجتماعى والسياسى وعلاقات القوى فيه، وطبيعة الحكم، ومدى المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات، والجوانب المتصلة بثقافة المجتمع، والجوانب المتصلة بالعلاقات الدولية وما يمكن أن تمارسه العوامل الخارجية من تأثيرات فى صناعة وتنفيذ استراتيجية التنمية. بعبارة أخرى ساعدت خبرة الخمسينات والستينيات على صقل **المفهوم الأوسع للتنمية**، بتحجيم دور العنصر الاقتصادى فى مفهوم التنمية (أى النمو الاقتصادى)، وبإبراز دور الجوانب المؤسسية والهيكلية والثقافية والسياسية .

وأصبح من المألوف الآن **التمييز بين النمو الاقتصادى والتنمية** . فالنمو الاقتصادى يشير إلى مجرد الزيادة الكمية فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى الذى لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية. والمفهوم العكسى للنمو الاقتصادى هو الركود الاقتصادى أو الكساد. أما التنمية فهى ظاهرة

مركبة تتضمن النمو الاقتصادى كأحد عناصرها الهامة . ولكنها تتضمنه مقرونًا بحدوث تغيير فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية . بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل فى تلك التغيرات العميقة فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفى العلاقات التى تربطها بالنظام الاقتصادى الدولى التى يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية . والمفهوم العكسى للتنمية هو التخلف .

وهكذا فإن حدوث النمو الاقتصادى (أى الزيادة فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى) ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع . وبيان ذلك كالتالى :

(أ) من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادى سريع ، بينما يحدث تباطؤ فى عملية التنمية ، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التى تواكب عملية التنمية أو تسبقها فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، والتى تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس ، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات .

(ب) ومن الجائز أن يحدث نمو اقتصادى سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلاً فى تزايد الاختلالات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كتزايد الخلل فى التكوين القطاعى للناتج القومى الإجمالى (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على حساب نصيب القطاعات السلعية مثلاً) ، وفى التوزيع الإقليمى للإنتاج والخدمات (أى توزيعها بين أقاليم الدولة المختلفة) ، وفى توزيع الدخول والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، وفى إشباع الحاجات الأساسية للناس ، وفى سوق العمل (بانتشار البطالة من جراء الاختيار السيئ للتكنولوجيا مثلاً) .

(جـ) ويمكن أن يتحقق نمو اقتصادى سريع ولا تحدث تنمية ، عندما يكون النمو الاقتصادى مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكبت الحريات والجور على الحقوق المدنية للمواطنين فى الدولة النامية . هذا بينما تتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق فى صناعة السياسات القومية والمحلية ، كهدف فى حد ذاته من أجل تحقيق الذات ، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها فى عمليات إعادة البناء الوطنى .

(د) ويقال إن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردى الحقيقى بمعدلات سريعة ، إذا كان ذلك النمو مصحوبًا أو متبوعًا بزيادة درجة **الاعتماد على الخارج** وبتفاقم أوضاع **التبعية** الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبط به . بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من إسار التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات فى سعى المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة .

١ـ٣ـ عناصر رئيسية فى مفهوم التنمية

من المقارنة السابقة بين النمو الاقتصادى والتنمية يمكن أن نتبين عدة أمور هامة :

(أ) النمو والتنمية والقضاء على الفقر

ليس المقصود بالمفهوم الواسع للتنمية التقليل من شأن النمو الاقتصادى أو اعتباره هدفًا ثانويًا من أهداف التنمية . فالنمو الاقتصادى عنصر أساسى من عناصر التنمية ومكون أساسى من مكوناتها . وإذا كان من الممكن تحقيق تحسن فى مستويات معيشة الفقراء وذوى الدخول المنخفضة لبعض الوقت عند مستوى منخفض للدخل الفردى المتوسط أو فى غياب نمو سريع فى مستوى الدخل الفردى الحقيقى (من خلال سياسات إعادة التوزيع مثلاً) فإن مثل هذا التحسن لا يمكن أن يستمر لوقت طويل إلا إذا اشتغلت آليات النمو الاقتصادى بمعدل سريع وبكفاءة لتوليد زيادات كافية فى الدخول .

(ب) التنمية وسد الفجوة

وتجدر ملاحظة أننا لم ندرج ـ لا بشكل ضمنى ولا بشكل صريح ـ ضمن أهداف التنمية هدفًا كثيراً ما تتضمنه الكتابات التقليدية عن التنمية، وهو سد الفجوة فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى أو فى مستويات المعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولم يكن عدم إدراج هذا الهدف ضمن أهداف التنمية ناتجًا عن سهو أو خطأ. فالحقيقة هى أن هذا الهدف غير مناسب لما نقصده بالتنمية. فتضييق فجوة الدخل لا يترتب عليها بالضرورة تضييق الفجوات الأخرى بين الدول النامية والدول المتقدمة. كما أن تضييق ـ أو حتى سد ـ بعض الفجوات المهمة غير فجوة الدخل قد يكون ممكنًا وأيسر منالاً عند مستويات منخفضة نسبيًا للدخل الحقيقى كما سبقت الإشارة.

أضف إلى ذلك أن هدف سد فجوة الدخل قد لا يكون ميسوراً تحقيقه خلال أمد زمنى معقول إلا بالنسبة لقلة قليلة من سكان البلدان النامية، وأن تحقيقه لعموم الناس قد يتطلب عدة مئات أو آلاف من السنوات. وأخيراً فإن التركيز على هذا الهدف قد يصرف نظر واضعى السياسات التنموية عن إجراءات أخرى ذات فاعلية عالية فى النهوض بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لأعداد كبيرة من السكان مثل تحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية الغذائية والتعليمية والصحية للبشر.

والواقع أن استهداف سد الفجوة يتجاهل أمرين مهمين. أولهما: أن ما وصلت إليه الدول الرأسمالية المتقدمة من تقدم وثراء قد استند إلى استغلال دول العالم الثالث وسحب جزء مهم مما يتحقق فيها من فائض اقتصادى. وبطبيعة الحال لم يعد فى مقدور دولة من دول العالم الثالث أن تستعمر أرض الغير وتستغل فائضة الاقتصادى لصالح تنميتها. وثانيهما: أن نمط الاستهلاك السائد فى الغرب ينطوى على تبديد أو إتلاف كبير للموارد الطبيعية، بحيث يستحيل أن يجرى تعميمه على مستوى البشرية جمعاء. إذ إن تعميم مثل هذا النمط يقضى على البيئة بالخراب ويهدد بقاء البشر على سطح الكرة الأرضية. ومن ثم يجب إسقاط المفهوم التقليدى لسد الفجوة، والسعى لإعادة تعريف الفجوة جذريًا بما يجعل استهداف سدها فى حيز الإمكان للدول النامية، وفى حدود متطلبات استمرار الحياة بشكل إنسانى لجميع البشر على كوكبنا الصغير.